20040226_0002a-2

التقرير الأميركي حول حقوق الإنسان: سجل لبنان رديء

واشنطن ـ هشام ملحم

وصف التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الاميركية حول وضع
قوق الإنسان في العالم، سجلّ لبنان في هذا المجال في السنة الماضية بأنه «بقي
يئا»، وخاصة لجهة الضغوط المفروضة على حريات التعبير والتجمع
ستمرار إساءة معاملة السجناء، بما في ذلك ممارسة الضرب والتعذيب ضد
ارضي الحكومة، ورصد مكالمات المواطنين، والاعتقالات الاعتباطية.
مع ان التقرير اشار الى حدوث «بعض التحسن في بعض المجالات» الا انه
ع «لا تزال هناك مشاكل جدية» في هذا السجل. وأضاف التقرير، الذي كرر
ى حد كبير، وأحيانا بعبارات متشابهة جدا، ما جاء في التقارير السابقة حول
هاكات حقوق الإنسان في لبنان، إن عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للشرطة
وللجيش تستخدم «القوة المفرطة والتعذيب واساءة معاملة بعض الموقوفين».
وأشار التقرير إلى أن الأوضاع في السجون بقيت رديئة، وان الحكومة لجأت إلى «الاعتقالات الاعتباطية وتوقيف الأفراد الذين انتقدوا الحكومة وسياساتها». كما أن «المحاكم بقيت خاضعة للضغوط السياسية، الأمر الذي يعطل بجدية استقلالية القضاء». وأضاف التقرير إن الحكومة واصلت تقييد حرية التجمع وفرضت بعض القيود على حرية التنظيم.
وأشار التقرير مرة أخرى إلى وجود «تقارير تتمتع بالصدقية حول قيام عناصر الأمن بإساءة معاملة الموقوفين، وفي بعض الحالات، استخدام التعذيب. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أن التعذيب يمارس بشكل اعتيادي، وان الحكومة اعترفت بأن الممارسات العنيفة تحدث عادة خلال التحقيقات الأولية التي تجري

(التتمة ص ١٥)

٢٦ شباط ٢٠٠٤

20040226-0002b-2

التقرير الأميركي

(تتمة المنشور ص ١)

في مراكز الشرطة والمنشآت العسكرية، حيث يتم التحقيق مع الموقوفين من دون حضور محاميهم».

وتطرق التقرير إلى أنواع التعذيب، ومنها الضرب أو تعليق الموقوف بعد ربط ذراعيه وراء ظهره، وقال ان استخبارات الجيش كانت تبقي الموقوفين وهم مكبلي الأيدي وبعد وضع العصابات على عيونهم في وضع «الفروج» (إبقاء الأيدي المكبلة قرب الكاحل، في حالة «قرفصة») أحيانا لأيام خلال التحقيق معهم».

ووصف التقرير أوضاع السجون بأنها رديئة «ولا تصل حتى إلى الحد الأدنى للمقاييس الدولية». وأشار التقرير إلى أن الاستخبارات العسكرية تقوم باعتقالات اعتباطية من دون الحصول على أوامر قضائية بالتوقيف في الحالات المتعلقة بأفراد الجيش والتجسس والخيانة، وحيازة الأسلحة والتهرب من خدمة العلم. وتابع التقرير «وفي أكثر من مناسبة قامت عناصر الأمن باعتقال وتوقيف مئات المواطنين لأسباب تتعلق بالأمن القومي، كما تم توقيف المتظاهرين اعتباطيا، كما أوقفت الحكومة صحافيين وحققت معهم وعرضتهم للضرب». وأشار التقرير إلى اعتقال سميرة طراد بسبب نشاطاتها في مجال حقوق الإنسان.

ويشير التقرير إلى أن الحكومة اللبنانية وأجهزة الاستخبارات السورية «تستخدم شبكات المخبرين وترصد المكالمات الهاتفية لجمع المعلومات عمن يعتبرونهم خصومهم». وتابع التقرير «ورصد جهاز استخبارات الجيش تحركات ونشاطات أعضاء الفئات المعارضة». ويقول التقرير إن الحكومة تعترف برصد المكالمات ولكنها تدعي أن ذلك يتم بموافقة مسبقة من القضاء.

ويشير التقرير إلى انه برغم أن الدستور اللبناني يسمح بحرية التعبير إلا أن الحكومة «تقلص هذه الحقوق عمليا، وخاصة من خلال توقيف واتهام الناشطين الذين ينتقدون سياسات الحكومة، ومن خلال ترهيب الصحافيين والإذاعيين لكي يمارسوا الرقابة الذاتية». كما أن الحكومة كانت تقوم بفرض الرقابة على البث الإذاعي والتلفزيوني في بعض الحالات. وذكر التقرير أن الحكومة واصلت أيضا في ٢٠٠٣ «التحرش بالصحافيين واعتقالهم وإساءة معاملتهم».

واتهم التقرير «المسؤولين الحكوميين بفرض الضغوط على الصحافيين لممارسة الرقابة الذاتية». وأشار إلى اعتقال أدونيس عكرة ومنعه من توقيع كتاب له حول تجربته في السجن، وكذلك اتهام المدعي العام في بيروت جوزيف معماري للصحافي عامر مشموشي مدير تحرير «اللواء» بالتشهير برئيس الجمهورية. كما أشار التقرير إلى التهم الموجهة إلى الجنرال ميشال عون بأنه أدلى بتصريحات غير مرخص بها (في لقاء مع بعض أعضاء مجلس النواب الاميركي) ويمكن أن تضر بعلاقات الحكومة اللبنانية بدولة شقيقة، وبنشر الأخبار الخاطئة في الخارج.

وقدر التقرير عدد القوات السورية في لبنان بين ١٥ و١٧ ألف جندي، بالإضافة إلى عدد غير معروف من عناصر الاستخبارات السورية العسكرية «الذين يقومون بنشاطاتهم بشكل مستقل». واتهم التقرير عناصر الأمن اللبنانية بارتكاب «انتهاكات جدية وعديدة لحقوق الإنسان، حيث تصرفت أحيانا بشكل مستقل، وأحيانا بتوجيهات من مسؤولين حكوميين بارزين». كما اتهم التقرير عناصر أجهزة الأمن السورية والفلسطينية (في المخيمات) «بالقيام بنشاطاتها بشكل مستقل عن قوات الأمن اللبنانية وقامت أيضا بانتهاكات عديدة وجدية لحقوق الإنسان». وأضاف التقرير «وهناك تقارير تتمتع بالصدقية بأن قوى الأمن اللبنانية اعتقلت أفرادا بناء على توجيهات من أجهزة الاستخبارات السورية».